شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

هؤلاء النواب لا لزوم لهم

تحوّلت قضية السيارات المصفّحة التي طلبها أعضاء مجلس النواب لأنفسهم إلى قضية رأي عام، فالحديث الضاجّ بشأنها خرج من أروقة الإعلام والدواوين السياسية إلى الشارع بكل مقاهيه ومطاعمه ودكاكينه ووسائط نقله، بل انه انطلق في الأساس من بيوت السكن التي ضجّت بالشكوى من النواب الذين انتخبوا لغاية محددة لكنهم انقلبوا على ناخبيهم وراحوا منذ يومهم البرلماني الأول يعملون لمآربهم الشخصية.

ربما كانت هذه أكثر القضايا مبعثاً على التذمر والكراهية تجاه النواب، فالتنديد الشديد واسع النطاق الذي قوبل به قرار مجلس النواب بشراء ٣٥٠ سيارة مصفحة لأعضائه وكبار موظفيه يعكس حدّة في الشعور بخيبة أمل الناس تجاه نوابهم المهووسين بتأمين امتيازاتهم المادية وأمنهم الشخصي تاركين ناخبيهم لمصيرهم في مواجهة التفجيرات وأعمال القتل المتصاعدة، والبطالة وشظف العيش في واحدة من أغنى دول العالم قاطبة، والنقص الفادح في الخدمات العامة الأساسية وبخاصة الكهرباء.

لا تتجاوز قيمة السيارات المصفّحة التي ستُشترى للنواب خمسين مليون دولار، وهو مبلغ يقل كثيراً عن قيمة واحدة من قضايا الفساد المتصلة باستيراد مواد غذائية تالفة أو عقد صفقة مع شركة وهمية لإنتاج الكهرباء وسوى ذلك، فهذه الصفقات والعقود المليارية لا تقل قيمة الرشاوى فيها عن مئات ملايين الدولارات. لكن حدوث المصادقة على قرار شراء السيارات المصفحة في اليوم نفسه الذي شهد سلسلة واسعة من التفجيرات الإرهابية (الخميس الماضي) أظهر للناس ان نوابهم مقطوعي الصلة بهم تماماً. كان الناس قد سقطوا بالمئات قتلى وجرحى في الجحيم الإرهابي في عدة محافظات بينما ذهب النواب بكامل أناقتهم الى مبنى البرلمان الذي اتخذوا فيه قرار الشراء واضعين أرجلاً على أرجل وليضيفوا الى امتيازاتهم الكثيرة امتيازا جديداً وكأنهم لم يسمعوا بالمجزرة الرهيبة التي دارت بعض فصولها الدامية على مبعدة بضع مئات من الأمتار من مبناهم شديد التحصين والمعزول عن الناس وهمومهم واحتياجاتهم.

لماذا يحتاج النواب إلى هذه السيارات بينما هم في الغالب يمضون أيامهم في المنطقة الخضراء؟.. بعض النواب لم يذهب الى ناخبيه منذ أيام الحملة الانتخابية قبل سنتين، بل ان بعضهم لم يلتق الناخبين حتى في الحملات الإنتخابية. واذا كان النواب سيجدون الحماية في السيارات المصفحة فما حاجتهم لهذا العدد الكبير من السيارات المخصصة لهم وللعدد الأكبر من الحراس؟ هل سيستغني النواب عن عدد من هذه السيارات والحراس؟

في الدول الديمقراطية يعيش النواب في مناطق سكنهم، والناخبون وسائر سكان هذه المناطق يعرفون عناوين النواب وأرقام تلفوناتهم وعناوينهم الالكترونية و يلتقونهم متى أرادوا. أما نوابنا ففي الغالب لا يبرحون المنطقة الخضراء الا الى المطار فالدول الأخرى .. للراحة والاستجمام والتسوق، أما الذين يزورون مناطقهم فلحضور الولائم على الأرجح.

بعض الحانقين تمنى للنواب بدل السيارات المصفحة سيارات مفخخة كالتي تفجرت يوم الخميس الماضي. لا أتمنى الشيء نفسه لكنني أظن ان النواب لا يحتاجون الى السيارات المصفحة ولا هذه الحشود من السيارات المرافقة والحراس .. إنهم يحتاجون الى أن يُحبهم ناخبوهم لكي يكونوا دروعاً مصفحة لهم.

وإن أردتم الحق فان الناخبين ليسوا في حاجة إلى هؤلاء النواب من الأساس.

التحالف الوطني.. (أرشيف)

جواد الحسناوي لـ (المدى): دكتاتورية الحكومة جاءت بلباس إسلامي

الجعفري يترأس اجتماعا لحل خلافات حزب الدعوة والصدريين

كشفت مصادر مقربة من الائتلاف الوطني، عن تعمق الخلاف بين التيار الصدري وشريكه في التحالف الوطني، ائتلاف دولة القانون، وان ابراهيم الجعفري يسعى خلال الأيام المقبلة الى رأب الصدع بين الطرفين من خلال العمل على تقريب وجهات النظر.

□ بغداد / المدى

يأتي ذلك في وقت جدد التيار الصدري هجومه على رئيس الوزراء نوري المالكي، وقال انه وصل الى السلطة بغطاء ديني مستفيدا من الشعارات الحسينية، وهو يعمل اليوم على صنع دكتاتورية جديدة ينبغي الحد منها بواسطة سن قانون لتحديد ولاية رئيس الحكومة بدورتين، غير ان ائتلاف دولة القانون نفى وجود اي خلافات مع الصدريين، واكد اختلافا في وجهات النظر هو بعيد عنها لأنها بين الصدريين والمجلس الإسلامي الأعلى.

وقال المصدر من داخل الائتلاف الوطني فضل عدم ذكر اسمه في تصريح لـ(المدى) امس "ان الخلاف بين حزب الدعوة والصدريين وصل أوجه في هذه الفترة بسبب ما يراه نواب التيار من عدم تنفيذ شريكهم في التحالف الوطني وعوده التي قطعها بعد انتهاء الانتخابات والتي بدورها جعلت الصدريين يوافقون على ترشيح نوري المالكي لرئاسة الوزراء مرة اخرى".

وتابع المصدر "من بين مطالبات الصدريين الإسراع بسن قانون العفو العام والذي من شأنه الإفراج عن الكثير من اتباع التيار الذين تم اعتقالهم خلال صولة الفرسان (حملة عسكرية شنتها القوات الأمنية ضد من وصفتهم بالمليشيات في جنوب البلاد، والتي أدت إلى قطيعة بين المالكي والصدريين استمرت لأكثر من ثلاث سنوات)، كما يرغب التيار في الحصول على قرابة ٥٠ منصبا في مؤسسات الدولة لاسيما العسكرية من بينها استخبارات الداخلية والمشاركة في الملف الامني بعد تخليهم عن المطالبة بمنصب وكيل وزارة الداخلية"، وتابع "كما يدعو الصدريون الى ارجاع قرابة ١٠٠٠ من انصارهم الى مؤسسات الدولة بعد ان تم اخراجهم منها في السنوات الماضية لاتهامهم بالانتماء الى المجاميع المسلحة".

وكان النائب عن كتلة الاحرار عدي عواد قد قال في مقابلة سابقة مع (المدى) "اننا رحلنا حل خلافاتنا مع حزب الدعوة الى ما بعد المؤتمر الوطني"، لكن المصدر قال "بما ان اللقاء المرتقب تم تأجيله بعد القمة العربية في بغداد نهاية آذار المقبل فقد صعدت الخلافات وبالتالي فأن زعيم التحالف الوطني ابراهيم الجعفري حاول رأب الصدع بين الطرفين فهو ينوي عقد لقاء بين الطرفين من اجل تسوية الخلافات بينهما". يذكر ان زعيم التيار مقتدى الصدر اتهم في وقت سابق من اسماه بـ"الدكتاتور"، بتجيير جميع الانجازات لمصلحته، دون الاشارة الى من هو المقصود بهذا الوصف، لكن القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي قالت انها رسالة وجهها الصدريون الى زعيم حزب الدعوة، بالمقابل فأن ائتلاف دولة القانون وعبر النائب علي الشلاه استبعد ان يكون المقصود هو المالكي وقال انها اشارة عامة الى جميع الدكتاتوريات في العالم.

النائب عن التيار الصدري جواد الحسناوي حسم هذا الجدل بالقول "ان المقصود من حديث زعيمنا، السياسة المتبعة في الوقت الحالي من قبل الحكومة والتي وصلت الى السلطة بلباس اسلامي وتحت مظلة الشعائر الحسينية".

واردف في تصريح لـ(المدى) امس "دأبت الحكومة بعدها الى الهيمنة على القرارات الحساسة"، مبينا "لم تنته مشاكلنا بعد مع رأس السلطة التنفيذية، فهو يعمل على إثارة المشاكل مع مختلف الكتل السياسية من اجل التسلط على الاخرين وإقصائهم".

دكتاتور الحكومة، قال عنه الحسناوي "انه المالكي باعتباره المهيمن على مجلس الوزراء، فهو يجير الانجازات لصالحه دون شركائه، اما المشاكل والخلافات فيطرحها في ملعب البرلمان دون ايجاد صيغة حل لها".

ومعالجة ما وصفه الحسناوي بالنواة الدكتاتورية في العراق، وحسب النائب الصدري من خلال "العمل على تفعيل المقترح الموقع من ٩٥ نائبا بتحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين، لتجنب الدكتاتورية حتى لا تصل الى درجة لا يمكن السيطرة عليه".

واشار الحسناوي الى صراع مستمر منذ الدورة الانتخابية الأولى بين الحكومة والبرلمان، وقال "ان رئاسة الوزراء نجحت في الإلقاء بإخفاقاتها في ملعب النواب، والذين ما ان بدؤوا بمحاسبة الوزراء حتى تحركت الحكومة على عرقلة اداء المهمة الرقابية للحكومة من خلال اثارة مشاكل بين آونة واخرى باستخدام الضغط الاعلامي لتقييد توجهات النواب والسيطرة على ارادتهم بأياد خفية واخفاقات حكومية".

بالمقابل نفى ائتلاف دولة القانون وجود خلافات مع التيار الصدري ضمن اجتماعات الهيئة السياسية للتحالف الوطني، وقال ان الذي يحصل هو اختلاف في وجهات النظر بين مكونات الائتلاف الوطني اي بين الصدريين والمجلس الاسلامي الاعلى.

وقال النائب عن دولة القانون شاكر الدراجي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "على مدى اجتماعاتنا ضمن الهيئة السياسية للتحالف الوطني لم يطلق اي شخص من التيار الصدري وصفا على المالكي بانه دكتاتور فلا يوجد لدينا خلاف معهم ونحن على تنسيق مستمر في القضايا ذات الطابع المشترك".

وتابع الدراجي "هناك اختلاف في وجهات النظر موجود بين مكونات الائتلاف الوطني لاسيما بين الصدريين والمجلس الاسلامي الاعلى في بعض المسائل التي يمكن حلها داخل أطار التحالف الوطني".

برلمانيات يطالبن بإشراكهن في المؤتمر الوطني

□ بغداد / المدى

أكد عدد من البرلمانيات على ضرورة إشراكهن في المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية لحل الخلافات السياسية، فيما طالبن بتضمين قانون الأحزاب الذي من المنتظر اقراره في الفترة المقبلة فقرة تحرص على اعطاء النساء مناصب قيادية بما لا يقل عن ٢٥ ٪.

وقالت النائبة المستقلة صفية السهيل في بيان تلقت (المدى) نسخة منه امس "ان البرلمانيات طالبن بحضور ومشاركة فاعلة للمرأة في المؤتمر الوطني ولجانه التحضيرية".

واعلنت السهيل "عن تقديم طلب للجنة القانونية البرلمانية موقع من(١٠٥) من أعضاء البرلمان يمثلون كافة الكتل البرلمانية، لتضمين قانون الأحزاب العراقي بمادة تدعم وجود النساء في القيادات الحزبية بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ .، فضلا عن البدء بحملة واسعة لعدد من البرلمانيات ، بدعم من زملائهن من أعضاء مجلس النواب من الموقعين بالتحرك الواسع للتأثير على القيادات السياسية و الأكثرية البرلمانية لتبني مطالبهنّ".

وسبق ان ذكر عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب حسون الفتلاوي في تصريح سابق لـ(المدى) "ان قانون الاحزاب موجود حاليا داخل اللجنة القانونية ويجري العمل على اقراره في اقرب وقت ممكن رغم الخلافات على بعض فقراته لاسيما تلك التي تتعلق بمصادر تمويلها والجهة المسجلة".

كما ثمن البيان " دور المنظمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني والاعلان عن التنسيق المشترك مع عدد من المنظمات من خلال العمل والتثقيف بأهمية المطالب ودعمها".

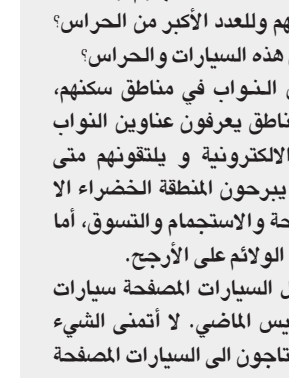

السهيل

كما اشاد البيان برئيس مجلس النواب اسامة النجيفي "وقال انه من اول الداعمين والمساندين لحضور وشراكة المرأة في المؤتمر الوطني للقوى السياسية ولجانه، حيث اعلن ببيان صحفي عن دعمه لمطالبهنّ بعد اقل من ساعتين من عقد المؤتمر، وبعد لقاء مع عدد من البرلمانيات في فترة الاستراحة لجلسة اقرار الموازنة العامة في الاسبوع الماضي".

كما دعا البيان الى " المزيد من الدعم والتضامن والمساندة من القيادات السياسية واعضاء البرلمان والقوى السياسية والاجتماعية كافة ومنظمات المجتمع المدني، والمتصدين للعمل السياسي والاجتماعي من شخصيات وأحزاب ومثقفين وأكاديميين وكتاب رأي والتجمعات الشبابية والاعلام"، موضحا "ونأمل ان يتم الاعلان عن تضامنهم ومساندتهم من خلال حملة وطنية واسعة كل بحسب مجاله وموقعه وكتاباته ومواقفه".وخلص البيان الى "التأكيد على أهمية المشاركة الكاملة للنساء في كافة مجالات الحياة ومن اهمها دورها في اقرار عمليات صنع القرار والذي نعتقد بأن تضمين قانون الاحزاب بمادة ضامنة لشراكة المرأة في الحياة السياسية الحزبية ومن على مستوى القيادة والقرار الحزبي سيمكنها مستقبلا ان تشارك في صنع القرار على مستوى وطني ويعزز تجربتها السياسية وقدرتها على تحمل مسؤولياتها الكاملة امام المجتمع .

الدباغ ينفي وضع الدوحة شروطاً للحضور

العراقية: جهود قطرية للإطاحة برئاسة العراق لقمة العرب

□ بغداد / المدى

اتهمت القائمة العراقية أمس، دولة قطر بالسعي لتجريد العراق من رئاسة القمة العربية المقبلة وذلك للتقارب بين بغداد والحكومة السورية، يأتي ذلك في وقت اقترح ائتلاف دولة القانون دعوة الرئيس السوري بشار الاسد لإرغامه بالإجابة على رسالة الجامعة العربية بخصوص الأحداث التي ترافق المطالبة برحيله.

يشار إلى أن وزير الخارجية هوشيار زيباري أعلن، في الأول من شباط الحالي ، أن القمة العربية المقبلة ستعقد في بغداد في ٢٩ آذار المقبل، مؤكداً أن الحكومة جادة في توفير الأمن للقادة والرؤساء المشاركين في القمة، فيما اعتبر نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي أن العراق قادر على إنجاح القمة العربية، وأنه مقبل على مرحلة سيترأس خلالها العمل العربي.

وقالت النائبة عن العراقية وحدة الجميلي ، إن "قطر لا تريد أن يعطى العراق رئاسة القمة العربية المزمع عقدها في بغداد نهاية آذار المقبل، كونها تعتبر موقف الحكومة العراقية متناغما مع مواقف نظام بشار الأسد في سوريا وترغب ببقائه"، مشيرة إلى أن "هذا الموقف سيؤثر على عقد القمة في بغداد وربما تغيير مكان انعقادها".

وأضافت الجميلي أن "الاختلاف السياسي بين الكتل لاسيما اختلافها بالنهج السياسي إزاء تعاملها مع القضايا الآنية والمستقبلية التي تخدم المصلحة العليا للبلد وعدم وجود استقرار داخلي وخارجي سيصعب انعقادها في بغداد".

من جانبه اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي أن العراق لن يخرج عن قرارات الجامعة العربية حول حضور سوريا القمة العربية، متوقعاً ان وجود الرئيس السوري بشار الأسد في القمة العربية قد يجبره على الإجابة عن جميع الأسئلة.

وأضاف البياتي في تصريح للمدى الاحد أن العراق لم يقدم الدعوة لسوريا لحضور القمة العربية، وأنه التزم بقرارات الجامعة.

واقترح البياتي دعوة الأسد للقمة لطرح ما تريده الجامعة العربية والدول العربية، على الرئيس الاسد، الذي سيكون مرغماً على الإجابة، كما أن وجوده سيمنحه الفرصة، لتقديم سقف زمني او خطة لإجراء إصلاحات سريعة.

وأشار النائب عن التحالف الوطني الى أن القمة العربية التي ستعقد في بغداد ستكون مميزة، لما ستناقشه من ملفات مهمة طرأت مؤخراً على الدول العربية .

من جانبها اعلنت الحكومة ، الأحد، أن العدد الذي أكد حضوره القمة العربية المقرر عقدها في بغداد يعد جيداً مقارنة بسابقاتها، وفي حين أكدت أن سوريا لم توجه لها الدعوة لتعليق عضويتها بالجامعة العربية، فضلا عن عدم دعوة المعارضة السورية، نفت وجود شروط لدى قطر لحضور القمة. وكان رئيس الوزراء نوري المالكي، أكد امس الاول أن العراق يمتلك السيادة الكاملة وجميع مؤهلات استقلاله وإرادته، لافتاً إلى أنه لا يوجد أي بلد خال من المشاكل، فيما أشار إلى أن الجامعة العربية أبلغته بأنه سيكون هناك حضور كبير على مستوى الزعماء والرؤساء في قمة بغداد. وقال المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ "، إن "العراق لا يشدد على مستوى الحضور لقمة بغداد لكن يتمنى أن يكون بمستوى عال، والعدد الذي أكد حضوره جيد مقارنة بالقمم السابقة"، مبيناً أن "الجامعة العربية قالت سابقاً إن عدد الزعماء الذين أكدوا الحضور يفوق القمم السابقة وهذا بالنسبة لنا يعد انجازاً ونجاحاً للقمة".

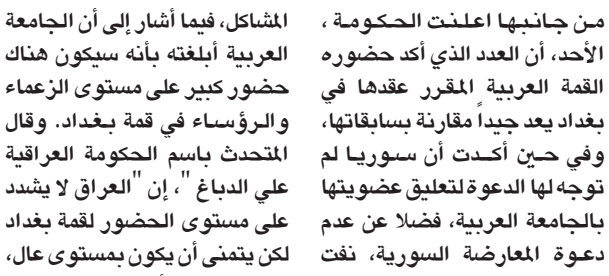

قمة سابقة.. (أرشيف)

وأضاف الدباغ أن "هناك عدة دول أبدت سابقاً الاستعداد الكامل على لسان زعمائها لحضور القمة، كأمير الكويت وملك الأردن وولي عهد أبو ظبي ووزير خارجية البحرين ورئيس المجلس العسكري في مصر المشير طنطاوي، فضلاً عن رؤساء تونس والجزائر ولبنان"، مؤكدا أن "هناك زعامات أبدت رغبة لنا مباشرة بالحضور".

ولفت الدباغ إلى أن "سوريا لم توجه لها الدعوة لأن عضويتها معلقة في الجامعة العربية، والعراق سيلتزم برأي الجامعة"، موضحاً أن "المعارضة السورية على الرغم من كل التقدير والاحترام لم يحصل اعتراف بها ونحن نمتثل لأمر الجامعة العربية وليس في حسابها أن تدعو المعارضة للحضور".

ونفى الدباغ وجود "شروط قطرية لحضور قمة بغداد"، موضحاً أن "وزير الدفاع سعدون الدليمي سيسلم الأربعاء المقبل دعوة الحضور لأمير قطر".

وأجلت الجامعة العربية، في ٥ أيار الماضي القمة العربية التي كان من المقرر عقدها في آذار ٢٠١١ ببغداد إلى آذار ٢٠١٢، بناءً على طلب عراقي بعد توافق الدول العربية الأعضاء نظراً للواقع العربي "الجديد وغير المناسب" الذي أحدثته الثورات التي كانت وقتها في مصر وليبيا واليمن وتونس وسوريا.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون